العدد (1532) السنة السادسة - السبت (13) حزيران 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شبابيك

لنلتزم بالنظام

عبد الزهرة المنشداوي

ما زال الشارع عندنا يعج بانواع السيارات ومن جميع المصادر والمناشئ، مابين حديثة وقديمة، وشخصية البعض الاخر من اصحابها لا يحملون اجازة قيادة والبعض احداث لايسمح لهم القانون بالقيادة ولكنهم يحملون الركاب على ذمتهم وذمة ذويهم.
السيارات نفسها مابين (مكرو باص) حديث وصالون مازال في (الباكيت) وتاتا عملاقة تذكرنا بالايام الخوالي.وبين هذا وذاك، وذي وهذي، يضطرب الشارع بشتى المخالفات المرورية ومشاكل الزحام.
بالامس القريب كنت احد ركاب سيارة (OM) العتيدة التي مضى عليها حقبة طويلة ولكنها مازالت تجرجر بنفسها، وتنوء بركابها في مدن شعبية عديدة تنفث بدخانها،وتزيد في المحيط والبيئة تلوثا على تلوث. باتجاه منطقة السدة في شارع الفلاح في مدينة الصدر كان مجموعة ركابها عمال بناء ونساء واطفالا ومن كانوا في خريف العمر لكن بوجوه متعبة ومغبرة، ومن خلالها تستطيع قراءة سطور المعاناة التي مازالت كما هي منذ عقود طويلة.
احدهم كان بنظارات متقعرة وقد شارف على العقد السابع من العمر ويبدو ان بصره لم يعد بتلك الرؤيا التي يستطيع فيها تميز الشارع الذي يسكن فيه فما بالك بمنزله. احدى النساء اشارت عليه بالنزول لكنه بلغ مراده(يبدو بينهما سابق معرفة) فنادى على سائق السيارة في التوقف. السائق توقف له ولكن في منتصف الشارع، ولم يتقيد بنظام الوقوف الذي يحتم عليه فتح الباب لأجل إن ينزل. وهنا جاءت إحدى السيارات الشخصية التي كانت تسير بعكس الاتجاه لترتطم بالباب المفتوح ونتج عن ذلك اصابة هذا الكادح المتعب الكبير في السن وضعيف النظر إصابة قد لاتحمد عقباها.

> هناك جملة اخطاء ومخالفات للفريقين، فالاول وقف في منتصف الشارع والثاني خالف السير بالاتجاه فتولد عن اخطائهم اخطاء اصابت المواطن المسكين الذي ذكرناه. ليس من السهل ان نقول بانه سيشفى منه لاسيما وانه كبير في السن ومتعب وبنظر ضعيف ويعمل بمشقة كبيرة كما يبدو عليه، وكفاه عناء شدة الحرارة التي كانت في ذلك اليوم

صاحب السيارة الشخصية التي كانت تسير (رونغ سايد)، وبالرغم من انه مخالف لنظام السير ويقع الجزء الاعظم من الحادث على مخالفته نزل غاضبا ومهددا، قابله سائقنا بتهديد اكثر شدة. وكانا على وشك ان يعودا الى سياراتيهما للحصول على عدة المعركة لولا ان احدى النساء قرعتهما على فعلتهما وتركهما الرجل المصاب ممدا في الشارع دون الاسراع الى تقديم ما يمكن تقديمه.
مايهم في القضية ان هناك جملة اخطاء ومخالفات للفريقين، فالاول وقف في منتصف الشارع والثاني خالف السير بالاتجاه فتولد عن اخطائهم اخطاء اصابت المواطن المسكين الذي ذكرناه. ليس من السهل ان نقول بانه سيشفى منه لاسيما وانه كبير في السن ومتعب وبنظر ضعيف ويعمل بمشقة كبيرة كما يبدو عليه، وكفاه عناء شدة الحرارة التي كانت في ذلك اليوم.
المواطن لدينا، ونقولها بصراحة وأسف، ترك القاعدة وراح يعمل بالاستثناء. وهذا يتسبب في خرق القانون واشاعة الفوضى العارمة في الشارع وفي غيره من الاماكن الاخرى.متى نعرف فائدة التقيد بالنظام، ومتى يجعل بعض المواطنين من انفسهم انموذجا في التحضر ومراعاة القوانين التي شرعت من اجلهم ومن اجل الحفاظ على ارواحهم وممتلكاتهم ؟ والسؤال الاخر الذي يطرأ على الخاطر هل يبقى النظام لدينا اسيرا للشرطي، ان كان موجودا فالنظام يؤخذ به، وان غاب فلا نظام ولاتقيد ولا مراعاة للاخرين؟.

قرار وزارة الزراعة القاضي بحظر استيراد الفواكه والخضراوات سبّب تقولات العديد من المتبضعين واثار ردود افعال متفاوتة عند آخرين، فيما اثار استياء البعض الآخر منهم. التقتهم (المدى) في تجوالها في اسواق مناطق الاعلام والبياع والكرادة وعلاوي الحلة والشواكة، وسجلت آراءهم وملاحظاتهم ازاء هذا الاجراء. كان اول لقاء مع المواطنة (الحاجة ام جاسم) ٥٤سنة، لها نصيب من التعليم اذ انها حاصلة على شهادة الدراسة الاعدادية، وأم لثلاثة ابناء. أبدت رأيها بالقول: القرار لم يتخذ في الوقت المناسب واضافت: المنتجات الزراعية المحلية لاتزال قليلة في بعض انواعها ولهذا لاتعوض الان عن المستورد. ولهذا ارتفعت اسعار الفواكه، واكتر الخضراوات، وهي تشكل الحاجيات اليومية لمعيشة الاسرة.

منع استيراد الفواكه والخضراوات حديث الشارع

المدى / هادي البغدادي
تصوير: سعد الله الخالدي

والباعة يجدون في هذا الاجراء، وامثاله فرصة مناسبة لرفع الاسعار وقد اعتادوا على ذلك منذ التسعينيات، خصوصا انه لاوجود لشيْ اسمه الزام بالاسعار او بتثبيت اسعار. التفاح العراقي مثلا قفز سعره الى الضعف مع انه يختلط فيه الجيد والمتوسط والرديء. والبطاطا كذلك، وهي منتج محلي. وخذ الرقي مثلا ثالثا،فهو الاخر زادت اسعاره.
واضافت ايضا: الحكومة عندما وافقت على القرار ان تأخذ بحسابها دخل المواطنين امام جشع الباعة، وتتصرف حسب ما يرضي الجميع، فالقرار وضعنا في ارتباك التصرف بميزانية البيت وهي محددة، والقرار سبّب هزة في سوق لايتحمل الشائعة ولا يستطيع تحمله صاحب الدخل المحدود مثلنا.
اما المواطن ابو عصام (٤٨سنة، جامعي، موظف)، فركز على كلمة (التنظيم)في كل شيء وواصل القول: تعلمنا منذ الصغر انتهاج التنظيم في تمشية امورنا وشؤوننا. المسؤولون اولى بانتهاج التنظيم في تمشية القرارات والاجراءات والقوانين وما يتصل بها، وتساءل:ما بال المسؤولين واكثرهم يحملون شهادات عليا من اوروبا او اميركا لايعملون بنهج التنظيم في دراسة الامور عندما يتخذون قرارا او اجراء لتمشية امور دوائرهم او مؤسساتهم التي يديرون اعمالها لتحقيق التوازن والعدالة؟ ولأنه كان منفعلا متحمسا في ابداء رأيه فقد تلكأ في التعبير عن فكرةان النظام لايقوم الا على النظرة المنظمة لمتطلبات الوقت الحاضر والمستقبل. سألناه عن رأيه في تأثير القرار بالسوق وبتدبير حاجيات البيت فأشار الى ارتفاع اسعار العديد من السلع المستوردة والمحلية.
وفي سوق البياع التقينا سعاد كمال (٣٨سنة –خريجة كلية – موظفة) فبدأت كلامها بالقول:يبدو ان ازمة الغذاء لاتنتهي عندنا، وقرار الزراعة الاخير يؤزم الحالة المعاشية اكثر، وتساءلت:هل نعود الى عهد نقص الغذاء ونتائجه في التسعينيات؟ خصوصا مع ظهور (ازمة ارتفاع اسعار الدواء! فهل نحن مقبلون على موجة تجويع وفقر دم تصيب عددا كبيرا من المواطنين ؟ هذا بكل تأكيد غير مقبول. سالناها الا ترين في كلامك مبالغة ؟ فالقرار يحمي المنتج المحلي ويحفظ اموالنا في الداخل لمشاريع ينتفع بها الشعب ؟ قالت: نعم هذه مطالب ضرورية ولكن لابد من اختيار الوقت المناسب، الانتاج المحلي لا يكفي حاجة المجتمع وما ينقصنا نتدبره بالمستورد الى ان يستعيد اقتصادنا عافيته.
وتدخل احد الباعة الذي يبدو انه كان يستمع للحديث فقال بلا مبالاة: خلي الناس يعيشون ! وفهمنا ان الناس عنده هم الباعة، وعرفنا منه انه ورث الحرفة بعد وفاة ابيه منذ عشرين سنة وان احواله في تحسن. وكان عايش مختلف الظروف والاطوار والامزجة لكنه لم يذكر ما يستحق التسجيل.
سألناه: ما سبب ارتفاع اسعار بعض الخضراوات والفواكه وهي انتاج محلي ؟ فعزا السبب الى قرار المنع لكننا لاحظنا على السوق عامة ان الزيادات اقل مما في سوق الكرادة الا ان نوعيتها احسن. واذهلتنا اسعار الجبن المحلي، ففي محل قرب حسينية البو شجاع وجدنا اسعاره خيالية. انواعه الثلاثة تتدرج من ثمانية آلاف الى العشرة آلاف. واترك امر التاكد لمن يشاء.
ولازدحام الطريق، واشتداد حرارة الجو اضطررنا للتوجه الى سوق علاوي الحلة، فلم نجد الامر باحسن حالا من اسعار سوق الكرادة، هذا بعد ان كان سوق العلاوي يضرب به المثل لرخص اسعاره. وقررنا ونحن نتجول فيه ان نلتقي متقاعدا او متقاعدة لنعرف الراي ازاء القرار. غير ان سوق الشواكة اسعفنا في هذا الامر حيث يمر منه طريق للذهاب والاياب من دائرة التقاعد فكان لقاؤنا مع المواطن عدنان العامري ٦٤ سنة سألناه رأيه في القرار، فاجاب: اعرف ان القرار اتخذ في وقت غير مناسب. اما غلاء الاسعار فقد تعودنا ان الاشاعة تؤثر بالسوق فتزداد اسعار البضائع والسلع، الباعة يستغلون هذه المناسبات. اتذكر هذه الحالة ايام التسعينيات خاصة لاني من اسرة فلاحية و كلما سنحت الفرصة امارس العمل مع الفلاحين. واختلال حركة السوق تؤثر حتى على الحاجيات التي لا صلة لها بالسلع المقصودة بالزيادة مثل حالتنا الان بمنع استيراد الخضراوات والفواكه. فعدد من المنتجات المحلية من الخضراوات والفواكه زادت اسعارها مع كونها متوفرة في الاسواق. المسألة هنا تكمن عند الباعة اصلا، والوقت غير المناسب لاتخاذه الان، وكذلك الاراضي الزراعية المزروع منها قليل، ثم لاننسى مشكلة نقص المياه الحاد والحر الشديد. كل هذه اسباب تؤثر على الناتج الزراعي وجنيه وبيعه.
أطلعناه على الارقام الرسمية لاستيراد هذه السلع خلال عام ٢٠٠٨ بانها بلغت اكثر من (اثني عشر مليار) دولار وقلنا هذا مبلغ كبير.الا تعتقد اننا احوج ما نكون اليه في ميزانيتنا ؟
اطلق صفيرا من بين شفتيه دلالة الدهشة والاستغراب.. وأومأ مودعا. لم تفتنا ملاحظة ان ازدياد الاسعار يتبع اكثر الاحيان الموقع الذي يحتله البائع، فكلما كان موقعه قريبا من طريق المتبضعين ازدادت اسعاره ارتفاعا.

رسالة العدد

إلى شرطة المرور مع التحية

لقد تم تنظ يم كراجات نقل في العديد من مناطق العاصمة بغداد من اجل السيطرة على الخطوط وتسهيل عملية نقل المواطن من والى العاصمة بغداد. ولكن الذي يجري ان اغلب اصحاب سيارات النقل لايلتزمون بهذا النظام ويفضلون التقاط الركاب من الشوارع في عملية تنافس محمومة.
هذا الامر يدعو هيئة النقل الخاص ومديرية شرطة المرور العامة الى تقصيه وايجاد الحلول للحد من هذه الظاهرة التي لاتخلو منها منطقة من المناطق.
والمطلوب تعليم سيارا ت النقل بعلامات الخطوط العاملة عليها مثلما كان يتم في السابق وعدم ترك الامور تجري على هوى اصحاب السيارات في عدم الالتزام بالكراجات المخصصة لهم.
اضافة الى تسعيرة للنقل بين بغداد وضواحيها يتوجب الالتزام بها وعدم تحميل المواطن اجورا اضافية تنهك دخله بسبب مزاجية اصحاب السيارات الذين لا يتورعون عن تقاضي الاجور المرتفعة، متذرعين بالوقت والزحام وما الى ذلك من امور بعد إزالة ذريعة ارتفاع ثمن الوقود في المحطات.

مواطن

وزارة الدفاع.. رد على رد

سبق لوزارة الدفاع مشكورة ان ردت بالاجابة على الشكوى المنشورة بعددنا المرقم ١٤٥٧ الصادر في ٢٠٠٩/٣/١٦ بموجب كتابها الموجه الى الجريدة برقم ٨٣٧٦ في ٢٣/ايار/٢٠٠٩ وقد اطلع عليها صاحب الشكوى ليزورنا في ادارة الجريدة ويذكر بالقول ان المقصود بالمعاقين هو الذين حجبت عن زوجاتهم راتب المعيلة وهم من بعض معاقي الحرب العراقية – الايرانية ولم تمنح لهم في حينه هوية هيئة رعاية المقاتلين. وبعد سقوط الصنم وبأمر من دائرة شؤون المحاربين حددت لجان طبية مختصة درجة عجزهم وامرت بصرف راتب لزوجاتهم ولكن الذي حدث قطع الراتب عن الزوجة بدءاً من تشرين الاول ٢٠٠٨ بدعوى عدم حيازتهم هوية هيئة رعاية المقاتلين المنحلة والتي اصبحت الشرط الاساسي لمن يمنح الراتب ومن لايملكها فأن راتب زوجته المعيلة يتوقف لذلك الغي راتب العديد من المعيلات وكان ذلك هو المقصود من الشكوى...مع التقدير

شكاوى واجابات

الى / صحيفة المدى الغراء
م/ايضاح
نهديكم اطيب تحياتنا...

اشارة الى الخبر المنشور في صحيفتكم بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٢ تحت عنوان (النزاهة:٣٥٪من مراجعي الدوائر يدفعون الرشوة) نود ان نبين مايلي:
بعد احالة الموضوع الى دائرة التسجيل العقاري العامة وردنا الايضاح التالي:
اولا – ان العينات التي استطلعت آراؤها من مراجعي دوائر التسجيل العقاري من جانبي الكرخ والرصافة في بغداد والبالغة (مائة) مراجع من كل دائرة ان اغلب المراجعين هم من الدلالين والمعقبين والذين يمنعون من الدخول الى دوائرنا مما ادى بهم الى الاساءة بسمعة دوائرنا.ان الوسطاء والدلالين لديهم دور كبير في استغفال المواطنين وابتزاز هم ماديا والصاق التهم لموظفينا زورا وبهتانا ولكونهم منعوا كما اسلفنا منعا باتا الا من كان العقار باسمه اويروم شراء عقار باسمه ايضا.
ثانيا – ان ابواب هذه الدائرة مفتوحة لكل المواطنين الذين لديهم شكاوى حول معاملاتهم او ضد اي موظف حاول القيام بابتزازهم كما ان السيد مدير عام هذه الدائرة يقابل الموطنين كل يوم (ثلاثاء) للاستماع الى شكاواهم واحالتها الى الاقسام المختصة لاتخاذ اللازم بالاضافة الى وجود صندوق شكاوى المواطنين في كل دائرة من دوائرنا الفرعية حيث يتم فتحه بصورة دورية لاستلام الشكاوى الواردة اليه واتخاذ اللازم بشأنها كذلك ان ابواب مديري الدوائر الفرعية مفتوحة بشكل مستمر هذا وان الانجازات التي تحققت كثيرا وكثيرا جدا بعد خطة فرض القانون تتضاعف ولكون دائرتنا دائرة خدمية وللظرف الامني وتعرض دوائرنا الى حوادث كثيرة ادت الى استشهاد وخطف عدد من الموظفين بالاضافة الى التهديدات المستمرة للبعض الاخر وان ما حققته دوائر التسجيل العقاري من ايرادات مضاعفة حيث بلغت ايرادات الدائرة لعام ٢٠٠٧ (٨٧)مليار دينار بينما تضاعف الرقم الى (١٥٢)مليار دينار عام ٢٠٠٨ هذا وكلنا امل بان المواطن له دور كبير في محاربة الفساد من خلال ابلاغنا عن كل الحالات التي تواجههم من خلال مراجعتهم الى دوائر التسجيل العقاري حيث تم تخصيص ارقام الهواتف النقالة التالية:اسيا سيل:
٠٧٧٠١٣١٠٧٤١ و ٠٧٨٠١٣٢٦١٨٧٦
اضافة الى الخط الارضي الى دائرة التسجيل العقاري (٨١٥٢٩٣٢)اضافة الى خط ايميل لغرض الاستماع الى شكاوى المواطنين حول دائرة من دوائر التسجيل العقاري في كل ترحاب ومعالجتها وفق القانون كما عقد السيد المدير العام اجتماعا موسعا مع السادة مديري التسجيل العقاري في بغداد والمحافظات تمخض عن جملة من الامور اهمها:
١- وضع لوحات ارشادية في كل دائرة لتسهيل مراجعة المواطنين
٢- نصب كاميرات في دوائر التسجيل العقاري الرصافة الاولى والثانية والبياع ومدينة الصدر
٣- اكد على السادة المدراء بانهم المسؤولون اولا واخيرا عن حالات الفساد التي تحدث في دوائرهم وستتم محاسبتهم في حالة ثبوت ذلك للتفضل بالاطلاع..ونشر الايضاح في صحيفتكم

مع التقدير
احمد خضير علي
مدير مكتب الإعلام
وزارة العدل

عمل مسؤول

يشغل القطاع الصحي لمنطقة بغداد الجديدة وهو المسؤول عن المراكز الصحية المنتشرة في احياء المنطقة بناية جديدة ومجهزة بالكثير من المستلزمات في حي المثنى/ زيونة/ وجدت فيها خلال زيارتي بعمل خاص النظافة وانسيابية في العمل ولكن لاحظت كوما من الاضابير الشخصية ملقاة على ارضية غرفة الذاتية بشكل فوضوي لايتناسب مع نظافة هذه البناية سألت احد الموظفين لماذا لاتعملون رفوفا لحفظ هذه الاضابير جاء الجواب مسرعا ان هذه الاضابير القديمة تعود لموظفي المراكز الصحية ممن تركوا العمل خلال السنوات الماضية استطعنا ان نجمع هذه الاضابير التي تتضمن حقوقهم وأولياتهم ونحن نقوم حاليا بفرزها والمحافظة عليها في هذا المكان بعد ان كانت مفقودة مع مافقد من اوراق.

المحلة ٨٣١ والتيار الكهربائي

يشكو المواطنون من سكنة المحلة ٨٣١ في منطقة الدورة من انهم اصبحوا امام مشكلة التيار الكهربائي مع ارتفاع درجات الحرارة وجها لوجه ويذكرون في رسالتهم: ان المحولة التي تغذي منازلهم بالتيار الكهربائي سعة ٢٥٠ بينما تحمل بما يزيد عن ٣٦٠ وانعكس الامر على عدم استقرار التيار الكهربائي في هذه المحلة بعكس المحلات الاخرى المستقرة التيار.وهكذا لايجني المواطن من تزويده بالتيار الكهربائي من الخطوط الوطنية الا الانقطاع تلو الانقطاع منذ ساعات الصباح وحتى منتصف الليل ولم يقتصر الامر على ذلك اذ ان اصحاب المولدات الكهربائية يحسبون على ان المواطن في المحلة يجهز بحوالي ١٢ساعة يوميا في حين ان الامر على غير ذلك. لذلك يطالبون وزارة الكهرباء ودوائرها المعنية بايجاد الحل المناسب وابدال المحولة وبكما يتناسب مع الحمولة.

إلى رئاسة مجلس الوزراء مع التحية
دوائر أم عشائر؟

انسجاما مع التوجيهات والتعليمات الخاصة برعاية وانصاف المظلومين الذين تعرضوا لاذى في عهد النظام السابق و مع الشعار الذي رفعه مجلس الوزراء/ مؤسسة الشهداء: (ذوو الشهداء امانة في اعناقنا)، قدمت طلبا لاعادتي الى دائرتي السابقة "الشركة العامة للتبوغ والسكاير" وحصلت موافقة المدير العام السابق للشركة على الاعادة، و استندت في طلبي الى الاعتبارات التالية:
١. اعدام اخي وقدمت شهادة وفاة تؤيد ذلك.
٢. ادعائي اني قد تعرضت للاضطهاد السياسي وقدمت استشهادا من حزب عريق.
٣. اضطهادي وظيفيا على الرغم من حصولي على شهادتي بكالوريوس في اللغة الانكليزية واللغة العبرية.
لكن راتبي ودرجتي الوظيفية لم يتم تعديلهما وبقيت محسوبا على شهادة الدراسة الاعدادية، وتم تغيير عنواني الى ملاحظ فقط رغم خدمتي التي تجاوزت ٢٦ عاما.
موافقة الاعادة التي ذكرتها اشترطت تأييد شهادة الوفاة من الجهات المختصة. وبعد اصدار اللجنة الخاصة في مؤسسة الشهداء/ مجلس الوزراء قرارا قضائيا باعتبار اخي شهيدا وبعد العثور في اضبارتي الوظيفية على الاثباتات التي تؤيد اعتقالي في مديرية امن بغداد لاسباب سياسية، قمت بتقديم هذه المستندات الى الدائرة حسب موافقتهم السابقة، لكن المدير العام الحالي والذي يمت بصلة قربى لاحد قادة البلد الحاليين رفض النظر بطلبي واتهمني بالكذب فورا!.
وعندها نشرت شكوى في ثلاث صحف هي (المدى) و(التآخي) و(طريق الشعب) وقمت بنفسي بتسليم نسخ الى لجنة الاعلام في الدائرة المذكورة طالبا الرد ولم يتم الرد على اية صحيفة. وسلمت نسخا اخرى الى مكتب السيد المفتش العام في وزارة الصناعة والمعادن والذي قام بدوره بطلب ايضاحات من الشركة لكن الدائرة لم تبد اية استجابةعلى الرغم من تاكيد مكتب المفتش العام ومطالبته بالايضاح من الدائرة، الامر الذي اضطرني لتقديم شكوى ثانية للمكتب الذي اكد كتبه السابقة من دون طائل وقدمت شكوى ثالثة واستلمها مكتب المفتش العام برقم الوارد ٥٥٠٩ في ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٩ وطلب اجابة من الشركة بكتابه س/ ١٩٨٣ في ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٩ ولا من مجيب.
ويبدو ان المدير العام يتبع طريقة بسيطة في حل قضايا الناس الا وهي اهمال هذه القضايا.
ولا ادري ان كان السبب هو اني جلبت تأييدا من حزب قد لايوافق افكاره ام لسبب اخر.
وقدمت طلبا للسيد وزير الثقافة على امل اعادة تعييني في وزارة الثقافة للحاجة الى مترجمين هناك ولكوني اقوم باعمال الترجمة لمجلة المأمون التابعة لوزارة الثقافة وفق نظام القطعة، وقد نسب الوزير ان مشكلتي مع وزارة الصناعة ولا دخل للثقافة فيها.
وقدمت طلبا لعضو في مجلس النواب (حميد مجيد موسى) لكون اعتقالي كان بتهمة الشيوعية لعرض الموضوع على لجنة النزاهة في المجلس المذكور... ولم اتلق اي رد.
وعرضت الشكوى على الموقع الالكتروني للسيد طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية.
واني اذ ارفع شكواي لرئاسة مجلس الوزراء آملا ان تقوم بالتحقق والتحقيق فيما يجري وانصافي.
ارجو ان تكون لهذه الشكوى اجابة، وان لا تكون مثل سابقاتها.
مع كامل التقدير والاحترام والامتنان لكل مسؤول يعرف ان المسؤولية هي خدمة الناس.

المواطن/عبد علي سلمان

قاسم حسين